

نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي



مصفاة لتكرير النفط في الزاوية، ليبيا. سيكون على بلدان التحول العربي التعامل مع التوقعات المتزايدة لدى السكان فيها (الصورة: Ismail Zitouny/Reuters)

يظل الأداء الاقتصادي متبايناً عبر منطقة الشرق الأوسط

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١١ نوفمبر ٢٠١٢

- الأداء جيد في البلدان المصدرة للنفط، لكنها تحتاج إلى تعزيز مدخراتها الوطنية وتوفير المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص
- البلدان المستوردة للنفط ينبغي تعيد الاقتصاد الكلي إلى أوضاع قابلة للاستمرار وأن تحقق معدلات نمو أسرع
- تحقيق الاستقرار وإجراءات الإصلاح في بلدان التحول العربي ينبغي أن تهدف إلى تقليص الأثر على الفقراء

يلاحظ التباين في آفاق الاقتصاد المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فمعظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقة تسجل معدلات نمو مرتفعة بينما يواجه الاقتصاد في البلدان المستوردة للنفط احتمالات نمو ضعيفة، حسب آخر تقييم أصدره الصندوق في هذا الخصوص.

ويتوقع الصندوق أن يبلغ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٥,١% في عام ٢٠١٢، صعوداً من ٣,٣% في عام ٢٠١١، حسبما ورد في تقرير [آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى](#) الذي أعلن صدره في دبي في ١١ نوفمبر الجاري (انظر الجدول).

ونظراً لارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه، يُتوقع حدوث توسع في عام ٢٠١٢ بمعدل ٦,٦% في اقتصادات المنطقة المصدرة للنفط — الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن — قبل تسجيل بعض التراجع في عام ٢٠١٣.

لكن بلدان المنطقة المستوردة للنفط — أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس — ستسجل معدل نمو أعلى بقليل من ٢% في عام ٢٠١٢، نظراً لما تواجهه من أوضاع خارجية صعبة. ولا تزال الاضطرابات الداخلية المستمرة تعطلّ النمو في بلدان التحول العربي.

اقتصاد المنطقة ينمو بسرعتين

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تركز في نموها على ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة إنتاجها. أما البلدان المستوردة للنفط، فهي تواجه تحديات محلية بالإضافة إلى الظروف غير المواتية في الاقتصاد العالمي. (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير %)

توقعات

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٣,٦	٥,١	٣,٣	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان ^١
٣,٨	٦,٦	٣,٩	البلدان المصدرة للنفط ^٢
-٠,٢	١,٣	٢,٦	النمو النفطي
٤,٧	٤,٨	٣,٩	النمو غير النفطي
٣,٧	٥,٥	٧,٥	مجلس التعاون الخليجي
٠,٠	٤,٨	٧,٩	النمو النفطي
٥,٥	٥,٩	٧,٠	النمو غير النفطي
٣,٣	٢,١	٢,٠	البلدان المستوردة للنفط ^٣
٣,٦	٥,٣	٣,٣	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ^١
٣,٦	٢,٠	١,٢	بلدان التحول العربي ^٤

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

^١ البيانات لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

^٢ الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

^٣ أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس.

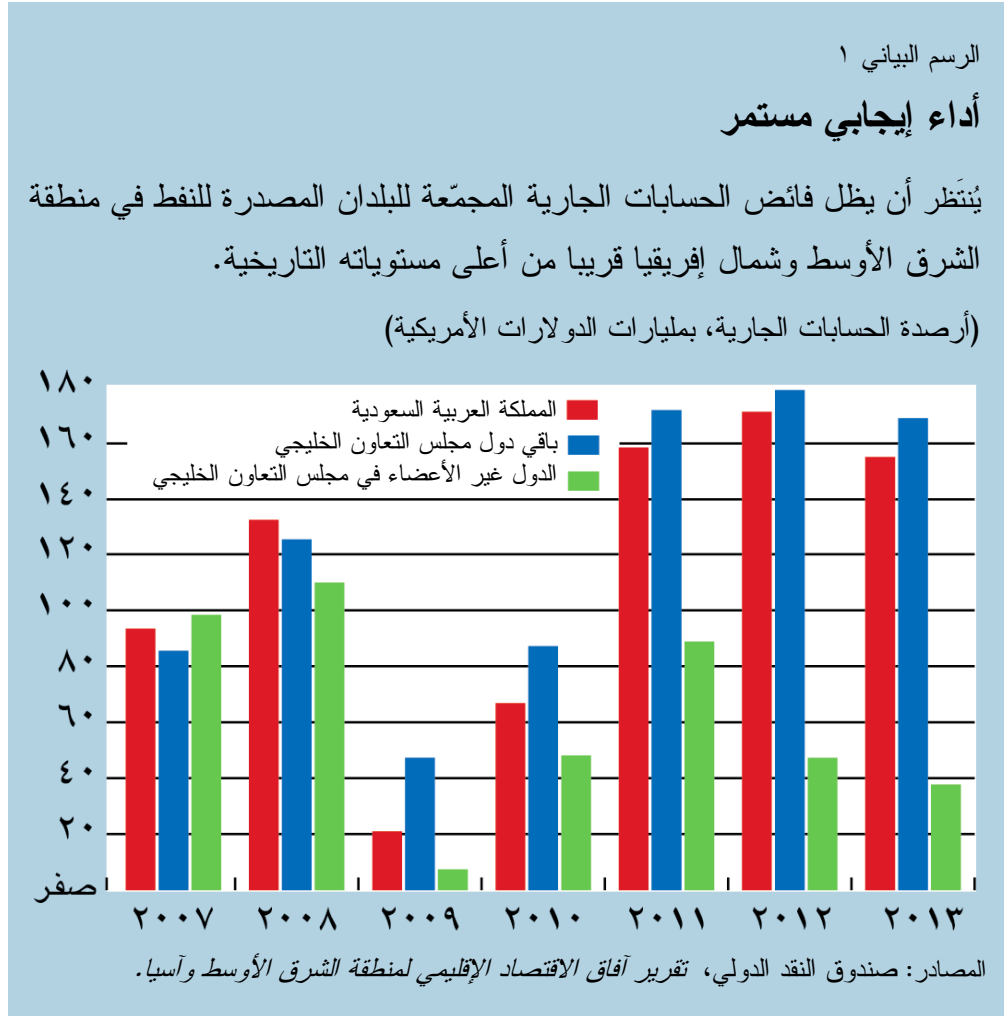
^٤ مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن.

وفي هذا الصدد قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أمام مؤتمر صحفي عُقد في دبي: "إن أكبر تحدٍ يواجه الحكومات في بلدان التحول العربي هو الطريقة الملائمة للتعامل مع التوقعات المتزايدة لدى السكان الذين يشعرون بنفاد صبر متزايد تجاه الوضع الراهن رغبة منهم في جني ثمار التحول في وقت يشهد تهديدات للاستقرار الاقتصادي الكلي وليس أمام السياسة إلا مساحة ضيقة للتصرف والحركة".

البلدان المصدرة للنفط تتمتع باقتصادات قوية

من المتوقع أن تسجل البلدان المصدرة للنفط في المنطقة نموا قويا في عام ٢٠١٢، وهو ما يُعزى في الأساس إلى تعافي الاقتصاد الليبي بدرجة فاقت التوقعات بعد انتهاء مرحلة الصراع. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، يحتفظ النمو بمعدلات قوية تدعمها سياسات المالية العامة التوسعية والأوضاع النقدية التيسيرية، لكن المتوقع أن يتباطأ هذا النمو من ٧,٥% في عام ٢٠١١ إلى ٣,٧٥% في عام ٢٠١٣ مع بلوغ الإنتاج النفطي مرحلة الثبات.

ومن المتوقع أن يظل سعر النفط أعلى من ١٠٠ دولار للبرميل في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ونتيجة لذلك، يُنتظر أن يظل فائض الحسابات الجارية المجمّعة للبلدان المصدرة للنفط في عام ٢٠١٢ عند أعلى مستوياته التاريخية، وهو ٤٠٠ مليار دولار أمريكي (انظر الرسم البياني ١). وقد ساعد ذلك الحكومات على التحرك لمواجهة المطالب الاجتماعية المتنامية عن طريق زيادة الإنفاق على الأجور والرواتب، والتي ارتفعت بشكل حاد في معظم البلدان المصدرة للنفط خلال السنوات الأخيرة.



وبالرغم من أن كثيرا من البلدان المصدرة للنفط قد عززت حجم احتياطياتها لمواجهة تقلب أسعار النفط على المدى القصير، فلا يزال استمرار هبوط أسعار النفط بسبب زيادة التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي يشكل خطرا يتعين الوقاية منه. فهبوط أسعار النفط بنسبة ١٠%، على سبيل المثال، يؤدي إلى خفض فائض الحسابات الجارية المجمّعة

بمقدار ١٥٠ مليار دولار تقريبا. وقد أدت زيادة الإنفاق إلى زيادة التعرض لانخفاضات أسعار النفط إذا ما تدهور الاقتصاد العالمي بدرجة أكبر.

وفي هذا الخصوص قال السيد أحمد: "بالنظر إلى المستقبل، تتمثل أهم قضية أمام بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط في كيفية الاستفادة من وضعها الإيجابي الراهن لتعزيز صلابة الاقتصاد في مواجهة انخفاضات أسعار النفط، وتنويع اقتصاداتها لتوفير المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص". وأضاف أن "سياسة المالية العامة يمكن أن تتحول بالتدريج إلى زيادة المدخرات القومية، كما يمكن للبلدان أن تحد من معدل نمو الإنفاق الحكومي، وخاصة على البنود التي يصعب سحب الإنفاق منها لاحقا، مثل تكاليف تعيين العمالة في القطاع العام.

البلدان المستوردة للنفط تظل خاضعة للضغط

يستمر النمو الضعيف الذي شهدته بلدان المنطقة المستوردة للنفط في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد تعافيا معتدلا في عام ٢٠١٣، لكنه يظل معرضا لزيادة مخاطر التطورات السلبية. وفي بلدان التحول العربي، تمثل التحولات السياسية المستمرة عبئا آخر يتقل كاهل النمو. وهناك إجماع من جانب المستثمرين حتى الآن نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة ببرامج السياسة الاقتصادية على المدى المتوسط في العديد من البلدان.

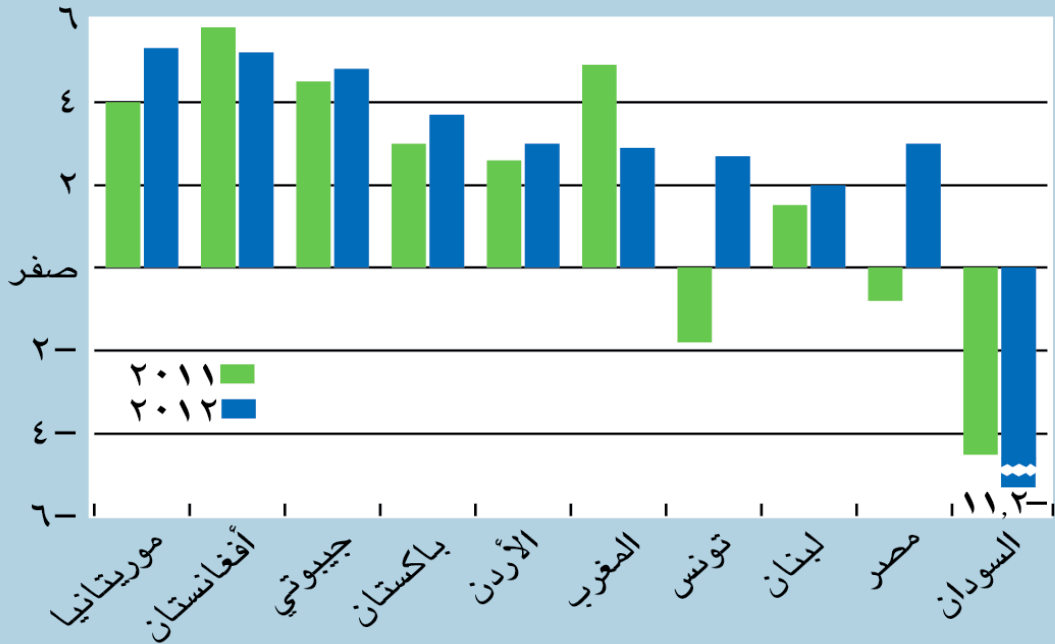
وفي نفس الوقت، استمر ارتفاع أسعار الغذاء والوقود الدولية، وتدهور النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين — لا سيما في أوروبا التي تربطها علاقات اقتصادية مهمة بعدد كبير من البلدان المستوردة للنفط. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تحسن بطيء في معدل قدوم السائحين مقارنة بالانخفاض الشديد الذي حدث في عام ٢٠١١، ولا يزال الضعف يغلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى هذه البلدان.

ونتيجة لذلك، لا تزال البلدان المستوردة للنفط تواجه حالة من التباطؤ الاقتصادي في عام ٢٠١٢، بمعدل نمو قدره ٢% تقريبا (انظر الرسم البياني ٢). وبالنسبة لعام ٢٠١٣، يُتوقع للنمو تحقيق تعافٍ قدره ٣,٢٥% تقريبا — وهو معدل أقل بكثير من المطلوب لمعالجة البطالة المزمنة والمتزايدة.

الرسم البياني ٢

نمو بطيء

معدلات النمو البطيئة بين البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفغانستان وباكستان أقل بكثير من المطلوب لمعالجة البطالة المزمنة والمنتزيدة.
(أرصدة الحسابات الجارية، بمليارات الدولارات)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

تحقيق الاستقرار والنمو

إزاء تزايد المطالب الاجتماعية وتضاعد أسعار الغذاء والوقود، توسعت الحكومات في بلدان التحول العربي توسعا كبيرا في الإنفاق على الدعم. كذلك انخفضت إيرادات الموازنة مما تسبب في تراجع أرصدة المالية العامة أيضا.

ومع ارتفاع متوسط الدين العام إلى أكثر من ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي، زادت مواطن الضعف في المالية العامة، وقد تصل الديون إلى مسار لا يمكن الاستمرار في تحمله إذا حدث أي انحراف كبير عن المسار المالي المقرر أو تباطأ النمو بدرجة تفوق التوقعات أو حدث ارتفاع في أسعار الفائدة. وفي نفس الوقت، اتسع عجز الحسابات الجارية الخارجية

متجاوزا مستوياته المرتفعة في الأصل. وأدى ذلك، مع ضعف التدفقات الرأس مالية الداخلة، إلى انخفاض حاد في الاحتياطيات الدولية الرسمية.

وهناك حاجة ماسة لتقوية النمو بما يحفز توفير المزيد من فرص العمل ويعود بمنافع ملموسة على السكان. ولتحقيق هذا الهدف، من المهم أن تشرع حكومات بلدان التحول العربي في تطبيق سياسات تُعيد الاقتصاد الكلي إلى أوضاع قابلة للاستمرار وتحقق الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحسين التنافسية.

وأكد السيد أحمد أن "هناك حاجة ملحة متزايدة لاتخاذ إجراء بشأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وبنفس القدر من الأهمية ينبغي وضع التدابير الكفيلة بتحقيق الاستقرار وتصميم الإصلاحات الهيكلية على النحو الذي يحد من الآثار المعاكسة على الفقراء والمعرضين للخطر". وأضاف أنه لا شك أن هذه الجهود هي مسؤولية البلدان ذاتها وسيتمتعين بدعمها من المجتمع الدولي عن طريق التمويل والدعم الفني وزيادة فرص النفاذ إلى أسواق التصدير.